

صناعة السياسات الوطنية من أجل قوانين عادلة لحقوق المؤلف

صناعة السياسات العالمية مقابل صناعة السياسات الوطنية

إن معظم قوانين حقوق المؤلف الوطنية مبنية على معاهدات حقوق المؤلف الدولية، ويعني ذلك إنه عند توقيع دولة ما على معاهدة دولية، فإنها تتعهد بالإيفاء بالتزامات الدولية كما هو مذكور في نص المعاهدة. وعلى الأرجح تلتزم معظم الدول بما فيها الدول النامية بمعاهدتين أساسيتين هما:

- انضمت 162 دولة إلى اتفاقية برن⁷⁰، وهي حجر الزاوية لقوانين حقوق المؤلف الدولية. ولقد انضمت بعض الدول إلى الاتفاقية في وقت مبكر، مثل النرويج في عام 1896، في حين انضمت غيرها في الأونة الأخيرة، مثل الولايات المتحدة في عام 1989.
- انضمت 149 دولة إلى منظمة التجارة العالمية، مما يعني أنها تلتزم باتفاقية عام 1995 بخصوص اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمعروفة بالتريبيس⁷¹. ويعتبر ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الدول النامية أو الأقل نمواً، وتم منح الدول السالفة الذكر موعداً نهائياً للتطبيق غابته يوليو 2013.

وقد أخذت بعض الدول على عاتقها مسؤوليات إضافية، خاصة الدول النامية والانتقالية. وهناك خمس وثلاثون دولة نامية أو انتقالية بين الستين دولة المشتركة في معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف منذ عام 2002. وقد تطالب بعض الدول التي تدخل في اتفاقيات تجارة ثنائية أيضاً بالانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف كجزء من "الصفقة" [package] (انظر "اتفاقيات التجارة وحقوق المؤلف").

وعادة ما تتطلب الالتزامات الخاصة بمعاهدة جديدة من الدولة إجراء تعديلات على قانون حقوق المؤلف الخاص بها. وهذا يعني أن العديد من الدول خاصة الدول النامية والدول الانتقالية هي في طور تعديل قوانينهم الخاصة بحقوق المؤلف. وعادة ما تحتوي المعاهدات الدولية على درجة من المرونة بخصوص طريقة تطبيق البنود حيث يؤخذ في الاعتبار التقاليد القانونية للدول المختلفة. ومن ثم يجب على العاملين بالمكتبات التأكد من أنه سيتم الانتفاع من أية مرونة في مجال حقوق المؤلف عند تطبيق القانون على مستوى الدولة.

المكتبيون بصفتهم معينين بقانون حقوق المؤلف

يحدد قانون حقوق المؤلف ملكية وإدارة وتوزيع المعلومات والمنتجات المعرفية. فالمكتبات تمكن الناس من الحصول على المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها. ومن ثم فإن حقوق المؤلف هو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للمكتبات لأنه يحكم جوهر عملها.

ويؤثر قانون حقوق المؤلف بشكل مباشر على الخدمات المكتبية التي تتيح مصادر المعرفة والمعلومات العلمية والبحثية الضرورية لمجالي التعليم والتدريب في أي دولة. ويعد العاملون بالمكتبات والمنظمات التي تمثلهم هم مشاركين سياسيين وهامين في أي مناظرة وطنية، ولا بد من استشارتهم عند مناقشة قانون حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو طرق الإنفاذ. ويعني ذلك أنه لا بد لممثلي المكتبات من أن يكونوا على اتصال دائم بمسؤولي حقوق المؤلف الحكوميين، وأن يكونوا دائمي الاطلاع على أية تطورات

⁷⁰ Berne Convention (1886) <http://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/>

⁷¹ http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm

على المستوى المحلي. ويجوز للمكتبيين تقديم إفادات مكتوبة تحدد موقفهم تجاه موضوع ما متعلق بحقوق المؤلف وحضور جلسات الاستماع وتقديم اقتراحات لإجراء تعديلات.

وبشكل خاص، لابد للمكتبيين من التأكد أن:

- الاستثناءات والقيود الواردة على حقوق المؤلف كافية لسد احتياجات خدمات المعلومات الحديثة وبيئة المعرفة.
- تم مد مجال تلك الاستثناءات والقيود القائمة للبيئة الرقمية، وتقديم استثناءات جديدة تلائم الفرص الرقمية الجديدة.
- الملك العام محمي ضد التعديلات.
- العمل على الحد من وجود حقوق جديدة على المعلومات الرقمية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن إجراءات الحماية التكنولوجية لا تعوق المكتبات من الاستفادة من الاستثناءات القانونية أو الحفاظ على تراثنا الثقافي العالمي.
- لا يمكن لشروط عقود الرخص أن تتجاوز الاستثناءات القانونية لحقوق المؤلف.

المكتبيون بصفتهم استشاريين

تتعامل المكتبات مع المعلومات وتستجيب لمتطلبات الطلاب والأكاديميين والجمهور بشكل يومي. كما يعمل المكتبيون في تلك المنطقة التي تتداخل فيها المعلومات والتكنولوجيا، وقد اكتسبوا معرفة وفهماً عميقاً لواقع مجتمع المعرفة ودلالاته الضمنية. ولذلك يمكنهم تقديم النصائح العملية لصناع السياسات بخصوص حقوق المؤلف وأية مواضيع تتعلق بها، مثل إتاحة الإصدارات بشكل غير مقيد والمصنقات البيتية؛ وغيرها من الموضوعات التي تطرأ على البيئة المعلوماتية المتغيرة.

المكتبيون بصفتهم حلفاء

يعد التعاون وتكوين الشراكات مع المكتبات الأخرى جزءاً لا يتجزأ من عمل المكتبيين. فإن تكوين أحلاف إستراتيجية مع مجموعات أخرى متشابهة في التفكير للوصول إلى أهداف مشتركة يساعد على النجاح. وهناك أمثلة عديدة على ذلك من قطاعات أخرى مثل القطاعات الأكاديمية والتعليمية، ومجموعات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمستهلكين، والحريات المدنية الرقمية، والمدافعين عن البرمجيات المجانية. وقد يكون هناك غيرهم، ويعتمد ذلك على الموضوع ذاته.

ويمكن أيضاً الحصول على الدعم من مجتمع المكتبات الدولي. فهناك حوالي عشرين من الدول الأعضاء في لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشؤون القانونية التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (CLM). ويمكن لأعضاء أيفل الاستفادة من النصائح المتاحة عبر برنامج حقوق المؤلف الخاص به. فقد يكون لدى الهيئة الوطنية للمكتبات أو تلك الموجودة في دولة مجاورة الخبرة التي تود مشاركتها مع الآخرين.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء صناعة السياسات الوطنية

لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشؤون القانونية التابعة للإفلا (CLM)

<http://www.ifla.org/III/clm/copyr.htm>

كاتب منظمة أيفل عن حقوق المؤلف والموضوعات المتعلقة بالمكتبات

أيفل:

<http://www.eifl.net> (eIFL.net)

المراجع

الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية: معلومات الاتصال بمكاتب حقوق المؤلف الوطنية
<http://www.wipo.int/members/en/>